ترجمات

الهند وباكستان تقتربان بشكل خطير من حافة الهاوية
الخطر الحقيقي لتصاعد التوتر في كشمير*

بقلم: سوشانت سينغ

ترجمة: صفا مهدي عسكر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

4 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

في 24 نيسان ألقى رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي خطابًا أمام حشد جماهيري في ولاية بيهار شمال الهند، محذِّرًا باللغة الإنجليزية – في خروج نادر عن لغته المعتادة في الخطابات الرسمية، وهي الهندية – قائلًا "ستتعرّف الهند على كل إرهابي وعلى كل من يدعمه وستعاقبهم، سنلاحقهم حتى أقاصي الأرض، لن تُكسر عزيمة الهند بالإرهاب ولن يفلت الإرهاب من العقاب". وجاءت هذه التصريحات بعد يومين فقط من أعنف هجوم على المدنيين في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية منذ أكثر من عقدين، ولم يكن هذا التحذير موجهًا فقط للجمهور المحلي أو لباكستان، التي تحمّلها نيودلهي مسؤولية الهجوم، بل شكّل رسالة موجهة إلى المجتمع الدولي مفادها أن الهند تستعد لردّ عسكري حازم.

وبهذا تعود كشمير مجددًا إلى صدارة بؤر التوتر الأكثر خطورة على مستوى العالم، لم تُحدَّد بعد الجهة المسؤولة عن هجوم 22 نيسان الذي أسفر عن مقتل 26 سائحًا في بلدة باهالجام الجبلية السياحية، غير أن هذه المجزرة أعادت الهند إلى منعطف مألوف إذ درجت السلطات الهندية في حالات مماثلة سابقة على توجيه ضربات إلى باكستان، التي تتهمها بدعم الجماعات المسلحة الناشطة في الإقليم المتنازع عليه. وتستدعي تصريحات مودي الأخيرة خطاباته في عام 2019، قبيل تنفيذ القوات الجوية الهندية ضربات داخل الأراضي الباكستانية ردًا على تفجير انتحاري في كشمير أودى بحياة 40 عنصرًا من القوات شبه العسكرية الهندية، حينها ردّت باكستان بإسقاط طائرة حربية هندية وأسر طيّارها، ما كاد أن يدفع البلدين النوويين نحو حافة نزاع شامل.

ومع ذلك ساد التهدئة في عام 2019 نتيجة لعوامل متداخلة من أبرزها غياب الخسائر البشرية جراء الضربات الجوية الهندية داخل باكستان ونجاة الطيار الهندي الذي أعادته السلطات الباكستانية بسرعة، فضلًا عن استغلال كلا الطرفين لوسائل الإعلام المحلية في إعلان النصر إلى جانب تدخل دولي مكثف لا سيما من الولايات المتحدة، وقد أوضحت ليزا كيرتس المسؤولة السابقة في إدارة الرئيس ترامب في عام 2022 أن كبار المسؤولين الأميركيين أجروا اتصالات مباشرة مع الجانبين وساهموا في بلورة خطة للتهدئة وخفض التصعيد.

غير أن الظروف الراهنة أقل قابلية لاحتواء الأزمة فالوضع في كشمير بات أكثر هشاشةً وتوترًا، في ظل السياسات الهندية المتشددة بقيادة مودي وفرض الإدارة المركزية المباشرة على الإقليم مما عمّق حالة الاغتراب والاحتقان في المنطقة ذات الأغلبية المسلمة، وقد أعاد الهجوم الأخير إشعال فتيل التوترات بين الهند وباكستان وسط تصاعد الدعوات في الهند للانتقام وتنديد مسؤولين باكستانيين بالنهج الهندي في كشمير.

ورغم أن نيودلهي قد تلجأ إلى ردّ سري وغير مباشر ضد إسلام آباد، إلا أن هذا الخيار لا يبدو كافيًا لامتصاص الغضب الشعبي المتزايد ما يجعل خيار الرد العسكري العلني احتمالًا قائمًا، ففي عام 2019 كان قائد الجيش الباكستاني آنذاك الجنرال قمر جاويد باجوا يسعى إلى تهدئة العلاقات مع الهند، أما خليفته الحالي الجنرال عاصم منير فيواجه تحديات سياسية داخلية تجعله أكثر ميلًا إلى إظهار الحزم، إذ بدأ بإطلاق تصريحات تصعيدية بشأن كشمير حتى قبل وقوع هجوم 22 نيسان.

* Sushant Singh, India and Pakistan Are Perilously Close to the Brink the Real Risk of Escalation in Kashmir, FOREIGN AFFAIRS, April 29, 2025.

وفي المقابل تبدو واشنطن أقل انخراطًا في شؤون جنوب آسيا في الوقت الراهن مقارنة بعام 2019، فلم تعيّن إدارة بايدن بعد سفراء لدى كل من الهند وباكستان كما لم يتم التصديق على عدد من المسؤولين المعنيين في وزارة الخارجية، وبخلاف ما كان عليه الوضع سابقًا لم تعد للولايات المتحدة قوات عسكرية في أفغانستان المجاورة ما يقلّص من دوافعها للتدخل السريع، وبالتالي من غير الواضح ما إذا كانت واشنطن ستبادر إلى بذل جهود جدية لاحتواء التصعيد. في ظل الخطاب الهندي المتشدد والضغوط الواقعة على القيادة العسكرية الباكستانية للرد بقوة على أي تحرك هندي، وتزايد انخراط الصين في الشؤون الإقليمية، فإن تطورات الأوضاع في كشمير تنذر بإمكانية الانزلاق نحو تصعيد غير محسوب يصعب احتواؤه.

خليط قابل للاشتعال

في جوهر أزمة كشمير تكمن مجموعة من العوامل المعقدة تشمل القومية الدينية والحكم السلطوي والمظالم السياسية المستمرة، تدّعي حكومة مودي أنها أعادت "الوضع الطبيعي" إلى كشمير من خلال إلغاء الأحكام الدستورية في عام 2019، التي كانت تضمن للإقليم المتنازع عليه نوعاً من الحكم الذاتي، وقد أصرّ رئيس الوزراء وحلفاؤه على أن هذه الخطوة كانت تهدف إلى دمج الجزء الهندي من كشمير الذي كان يعرف سابقاً بولاية جامو وكشمير بشكل أفضل في النسيج الوطني وتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي. ومع ذلك كانت الأيديولوجيا القومية الهندوسية هي المحرك الرئيسي وراء سياسة الحكومة تجاه كشمير، فحزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي الذي يقوده مودي كان يسعى منذ فترة طويلة إلى إلغاء الوضع الخاص الذي كانت تتمتع به الولاية الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة في الهند، وزيادة سيطرة نيودلهي على الإقليم وتقويض الهوية الكشميرية.

على الرغم من الزيادة الملحوظة في السياحة في كشمير في السنوات الأخيرة التي جذبت العديد من الهنود إلى مناظرها الطبيعية الخلابة فإن الواقع على الأرض يظل مفعماً بالخوف والعنف، فقد تعرضت كشمير لهجمات مسلحة متكررة بما في ذلك الهجوم الذي وقع في باهالغام بالإضافة إلى استمرار فرض القوانين القمعية ونشر القوات الأمنية بكثافة، كما أن السكان المسلمين في الإقليم الذين عانوا من التهميش نتيجة الصراع المستمر بين الانفصاليين المدعومين من باكستان والقوات الهندية وجدوا أنفسهم أكثر عزلة وضعفاً بعد التحول في عام 2019 من وضع ولاية ذات حكم ذاتي إلى إقليم اتحادي تحت إدارة الحكومة المركزية الهندية. وقد أثيرت المخاوف من التغيرات الديموغرافية المرتبطة بإمكانية شراء العقارات من قبل غير المقيمين مما يعزز القلق حول فقدان السيطرة المحلية، بالإضافة إلى ذلك فرضت السلطات رقابة شديدة على تدفق المعلومات وأضعفت الهياكل المحلية للحكم مما أدى إلى بيئة يتم فيها قمع أي شكل من أشكال المعارضة، مما جعل المنطقة أكثر اضطراباً وأقل قابلية للحكم.

لقد ساهمت هذه السياسات إلى جانب سنوات من فرض قيود أمنية وحظر التجول وقطع وسائل الاتصال واعتقال القادة السياسيين الكشميريين في تعزيز الشعور بالحصار، وفي سياق ذلك تم تعليق الانتخابات المحلية لمدة خمس سنوات، وليس من المستغرب أن الدعم المحلي للحكومة الهندية قد تلاشى بشكل كبير مما جعل من الصعب على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية جمع المعلومات الضرورية التي كانت قد تساهم في منع الهجوم الذي وقع هذا الشهر.

إن نهج مودي تجاه كشمير لا يمكن فصله عن استراتيجيته السياسية الأوسع التي يتبنى فيها صورة الزعيم القوي القومي الهندوسي الذي يعد بالانتقام العنيف من الأعداء ويسعى إلى حشد الدعم الداخلي من خلال استغلال اللحظات الحاسمة في الأمن القومي، وقد صوّر المسؤولون الهنود العمليات العسكرية مثل الضربات الجوية لعام 2019 و"الضربات الجراحية" في عام 2016 – والتي ادعت نيودلهي خلالها أن القوات الهندية نفذت غارات ضد "منصات انطلاق" للمسلحين في الأراضي الباكستانية رداً على هجمات ضد القوات الهندية – على أنها ضربات حاسمة ضد الإرهاب العابر للحدود، ومع ذلك فإن فعالية هذه العمليات على الصعيد الاستراتيجي كانت موضع شك.

تُظهر تحليلات المصادر المفتوحة والتقارير الدولية أن الضربة الجوية لعام 2019 لم تكن فعالة على نحو ملحوظ حيث لم تظهر أدلة تُذكر على وقوع خسائر كبيرة في صفوف المسلحين أو إلحاق ضرر بالبنية التحتية، ورغم أن الرد الباكستاني أسفر عن إسقاط طائرة هندية وأسر طيارها، إلا أن الأزمة هدأت نتيجة لتدخلات دبلوماسية من قوى دولية بما في ذلك الولايات المتحدة ساعدت في خفض حدة التوترات. لم تسفر الضربات الهندية عن سقوط قتلى في باكستان وتمكن الطيار الهندي الذي أسقطت طائرته من البقاء على قيد الحياة، ليشارك الجنود الباكستانيين كوباً من الشاي قبل أن يُعاد إلى الهند سالماً، ونجح كلا الطرفين في استثمار الإعلام المحلي لتحقيق رواية مفادها أنهما قد حققا النصر، وقبل الانتخابات البرلمانية الهندية في عام 2019 ساهمت هذه العمليات في تعزيز صورة مودي كزعيم قوي نجح في معاقبة باكستان.

التصدي القوي والتصرف القوي

كشف الهجوم الأخير في باهالجام عن هشاشة هذه الاستراتيجية، فعلى الرغم من الادعاءات المتكررة للحكومة بأن الإجراءات الهندية في السنوات الأخيرة قد أسست لردع فعّال، إلا أن العنف الإرهابي استمر وظلت الأوضاع الأمنية في كشمير على حالها من التوتر والتهديد، لم تُثنِ الضربات الجوية الهندية في 2019 باكستان أو الجماعات المسلحة الانفصالية وما زال دورة الهجوم والانتقام مستمرة مع تصاعد المخاطر من التصعيد بين الجارين النوويين.

وفي مذكراته التي نُشرت في 2023، كشف وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو أن الهند وباكستان اقتربتا بشكل خطير من تبادل نووي في شباط 2019 بعد الضربات الجوية الهندية داخل باكستان، حيث كانت كلا الدولتين تستعدان للتصعيد حتى تدخلت الولايات المتحدة بشكل عاجل لتهدئة الأزمة. وفي حملاته الانتخابية في ربيع 2019، استمر مودي في التلميح إلى قضايا نووية متفاخرًا بأن الهند قد "أفشلت تهديد باكستان النووي"، ومؤكدًا أن ترسانة الهند النووية لم تكن "مخصصة فقط للاحتفالات في ديوالي" وهو العيد الهندوسي الذي يطلق فيه الناس الألعاب النارية، استخدم مودي هذه التصريحات النووية لعرض صلابة حكومته.

ولكن الآن أصبحت لهجة مودي محاصرة فعقب سابقة التصعيد يواجه مودي ضغطًا شعبيًا وسياسيًا هائلًا للرد بقوة على كل هجوم جديد حتى وإن كانت الخيارات الهندية محدودة أو محفوفة بالمخاطر، ان تركيز الحكومة المتواصل على معاقبة باكستان – مدفوعًا بتغطية الإعلام الهندي المتطرف – بدلاً من صياغة استراتيجية طويلة الأمد ومتسقة مع طلبات محددة من جارتها قد ضيّق المساحة المتاحة للتهدئة وترك نيودلهي مع خيارات قليلة بخلاف اللجوء إلى القوة العسكرية.

من المحتمل أن تبدأ الهند بشن ضربات مدفعية أو صاروخية عبر الحدود أو ضربات جوية على أهداف يُشتبه في أنها تابعة للجماعات المسلحة، أو حتى اقتحامات محدودة عبر خط السيطرة (الحدود غير الرسمية بين الجزء الهندي والباكستاني من كشمير)، وهي أعمال تهدف إلى أن تكون حازمة دون تجاوز عتبة الحرب الشاملة. ولكن هذه الأعمال قد تؤدي إلى تصعيد سريع مما يدفع باكستان إلى الرد الفوري، مثل القصف المضاد أو الضربات الجوية أو حتى عمليات عسكرية تقليدية أكبر، مع الخطر المستمر من الوقوع في حسابات خاطئة قد تؤدي إلى نزاع أوسع وربما اللجوء إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

من جهة أخرى يواجه باكستان أزمة سياسية واقتصادية حادة، حيث الجيش – وهو المؤسسة الأكثر قوة في البلاد – يعاني من انخفاض شعبيته بينما يقبع أكثر القادة السياسيين شعبية، رئيس الوزراء السابق عمران خان، وراء القضبان. قد يستفيد الجيش من النزاع مع الهند حول كشمير لتعزيز شرعيته، كما فعل في العقود الأخيرة، ويواجه الجنرال عاصم منير قائد الجيش الباكستاني ضغوطًا لاستعادة مصداقية الجيش، ومن المرجح أن يرد بقوة أكبر على التحركات الهندية مقارنةً بسلفه قمر جاويد باجوا الذي كان يسعى إلى إقامة علاقات ودية مع الهند بقيادة مودي لكنه فشل. وتستند عقيدة الجيش الباكستاني في الرد على الهجمات الهندية إلى مبدأ "مقابلٌ زائد"، مما يعني أن أي ضربة هندية مهما كانت محدودة، ستُقابل برد يهدف إلى إلحاق ألم مماثل أو أكبر، وهذه العقلية قد تؤدي إلى تصعيد سريع وخارج عن السيطرة.

وعلى الرغم من الأزمة الداخلية في باكستان فإنها تحتفظ بردع نووي قوي ودعم من الصين التي لها مصالح استراتيجية في كشمير، فالممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني وهو مشروع استثماري ضخم في البنية التحتية يمتد عبر كشمير الخاضعة للإدارة الباكستانية، كما عارضت الصين بشدة تحركات الهند لإنهاء الوضع الخاص

لكشمير في 2019، وأكدت على مطالباتها الإقليمية هناك من خلال تحريك قواتها في صيف 2020 إلى المناطق الهندية في لاداخ مما أدى إلى مواجهة عسكرية ما زالت قائمة حتى اليوم. يضيف تدخل الصين بُعدًا جديدًا وخطيرًا للأزمة، مما يرفع من خطر انخراط الهند في صراع على جبهتين ويعقد حسابات التصعيد مع باكستان، وفي يوم الأحد أعربت بكين عن "دعمها" لسيادة باكستان و"مخاوفها الأمنية المشروعة".

لدى الهند خيارات محدودة للتعامل مع الهجمات مثل تلك التي حدثت في باهالجام وهذه الخيارات محفوفة بالمخاطر، قد توفر العمليات السرية مثل اغتيال قيادي إرهابي أو مسؤول استخباراتي أو عسكري باكستاني إنكارًا معقولًا لكنها من غير المرجح أن ترضي المطالب السياسية والشعبية المتصاعدة للعمل، أما الضربات الجوية عبر الحدود فهي تحمل خطرًا كبيرًا من الانتقام والتصعيد خصوصًا في ظل الوضع الراهن في باكستان واحتياج الجنرال منير لإظهار العزم، من ناحية أخرى يواجه الجيش الهندي تحديات كبيرة في التحديث العسكري كما أن قواته منشغلة على الحدود المتنازع عليها مع الصين مما يجعل من الصعب عليه الحفاظ على صراع طويل أو التصدي للتحديات على جبهتين منفصلتين.

أما باكستان فقد ترى في النزاع المحدود مع الهند فرصة لاستقطاب الدعم الداخلي من خلال التفاوض خلف الكواليس وتدخل القوى الخارجية وذلك لتشتيت الانتباه عن أزماتها الداخلية، لكن الوضع الاقتصادي في باكستان ما زال هشًا وهي تواجه أيضًا تحديات على حدودها الغربية مع أفغانستان وإيران، كما أن المصالح الصينية في المنطقة تزيد من تعقيد قرارات الهند لأن بكين قد تكون معنية بحماية استثماراتها وموقعها الاستراتيجي، كما أن سياسة باكستان في الرد على الضربات الهندية بـ "مقابل زائد" تعني أن أي تصعيد قد يؤدي إلى تصعيد سريع وخارج عن السيطرة.

أما السيناريو الأكثر خطورة فهو أن يؤدي رد عسكري هندي إلى استفزاز باكستان لشن ضربة مضادة أقوى مما يسبب سلسلة من التفاعلات التي يصعب على أي من الطرفين التحكم فيها، ومع رفع درجة الاستعداد لدى كلا البلدين وتزايد العواطف القومية يصبح خطر الحسابات الخاطئة أو التصعيد العرضي أكبر بكثير مما يدركه المحللون والجمهور، وفي أسوأ السيناريوهات قد يتحول هذا إلى حرب شاملة تترافق مع تهديد باستخدام الأسلحة النووية وتدمير كارثي عبر جنوب آسيا، ولا تضمن نهاية الأزمة بشكل سلمي كما حدث في 2019 أن يكون السيناريو ذاته في المرة القادمة، فالدول المسلحة نوويًا لا يمكنها الاعتماد على الحظ لوقف دوامة تصعيد قد تكون مدمرة.

عصر الحروب

لم يكن خطاب مودي الأخير في بيهار الذي تميز بلغته الحادة ورسائله العالمية مجرد رد على هجوم إرهابي بل كان الفصل الأخير في دراما ذات رهانات عالية حولت المنطقة إلى نقطة اشتعال خطيرة، في وقت تواجه فيه

الهند وباكستان أزمات داخلية وضغوطًا خارجية أصبح الإغراء لاستخدام المأساة في كشمير كمنصة للدراما السياسية أكبر من أي وقت مضى، وربما لا يتذكر مودي ما قاله للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في عام 2022 بعد غزو روسيا لأوكرانيا "هذا ليس عصر الحرب".

في الماضي لعب الفاعلون الدوليون وخاصة الولايات المتحدة دورًا حاسمًا في تهدئة الأزمات في جنوب آسيا، وكان ذلك واضحًا في أزمة 2019 حيث ضغط المسؤولون الأمريكيون والغربيون بنشاط على البلدين للتحلي بضبط النفس، ولكن اليوم أصبح العالم متعبًا من الصراعات بين الهند وباكستان وتضاءلت الرغبة في التدخل في جنوب آسيا. كما ساهم انسحاب قوات الناتو من أفغانستان في تقليص أهمية باكستان بالنسبة للولايات المتحدة، وقد عكس تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأخير بأن الهند وباكستان "سوف تحلان الأمور بطريقة أو بأخرى" فراغًا دبلوماسيًا واضحًا، مع غياب أي احتمالات لتدخل طرف ثالث لتوفير مخرج من التصعيد.

إن غياب الضغط الخارجي جنبًا إلى جنب مع الحوافز الداخلية لكل من مودي ومنير للظهور بمظهر الحازم يجعل الوضع الحالي أكثر قابلية للاشتعال من أي وقت مضى، ان وقف إطلاق النار على خط السيطرة الذي استمر لأربع سنوات لا يوفر أي ضمانات بأن أيًا من الجانبين ملتزم حقًا بالسلام والاستقرار، فلم يتم حتى الآن معالجة القضايا الجوهرية ولم يتم التفاعل مع الطرف الآخر بجدية ولم تسعَ أي من الدولتين إلى بناء الثقة. يظل وقف إطلاق النار هشًا وقابلًا للتراجع في أي وقت، ومع الحوافز التي تدفع قادة الهند وباكستان للتمسك بمواقفهم يقل المجال المتاح للتسوية مما يزيد من احتمالية المواجهة، إن مخاطر التصعيد سواء كان عمدًا أو عرضيًا أعلى من أي وقت مضى، مع عواقب قد تكون كارثية على جنوب آسيا والعالم بأسره.